تعليم المرأة ودوره في اتخاذ القرارات الذاتية

Women's education and its role in self-decision making

رسمي حسان[1*]، شادي الكفارنة [2]

[1] جامعة الأزهر في غزة (فلسطين)، Dr Rasmi albasyoni@gmail.com

[2] جامعة القدس المفتوحة في غزة (فلسطين)، dr.shady.ka@gmail.com

تاريخ الاستقبال: 2022/06/27؛ **تاريخ القبول**: 2024/02/26؛ **تاريخ النشر**: 2024/05/20

ملخص: هدفت الدراسة التعرف على تعليم المرأة الفلسطينية ودوره في قدرتها على اتخاذ القرارات الذاتية، ولتحقيق أهداف الدراسة تمَّ الاعتماد على المنهج الوصفيّ التحليلي، واختيار العينة العمدية لتطبيق أداة المقابلة الفردية المعمقة البالغ عددها(25) مقابلة مع نساء حاصلات على شهادات علمية، وتم استخدام أداة المقابلة الجماعية مع جماعات المناقشة المركزة من النساء (المتزوجات واللَّاتِي سبق لهنَّ الزواج)، والبالغ عددهنَّ (5) مجموعات من النساء اللَّاتِي حصلْنَ على التعليم واللَّاتِي يعملنَ في منظمات المجتمع المدني في محافظة شمال غزة، ولقد أضفت الدراسة إلى أَنَّ التعليم له دوره في قدرة المرأة الفلسطينية على اتخاذ القرارات الذاتية، ممّا أدّى إلى مساهمته في قدرتها على اتخاذ قرار الخروج للعمل، وفي قدرتها على اتخاذ قرار اختيار شريك الحياة، ومساعدتها في القدرة على اتخاذ قرار الإنجاب، والمساهمة في قدرتها على اتخاذ قرار ارتداء الحجاب، وعلى اتخاذ قرار المطالبة بالميراث، وفي قدرتها على اتخاذ قرار العناية بالنفس (الزينة)، وعلى اتخاذ قرار الحرية في الترفيه، وفي ضوء النتائج لا بدَّ من العمل على تقديم المقترحات اللازمة لتحقيق أهداف استراتيجية تمكن المرأة في اتخاذ القرارات في المجتمع الفلسطينيّ.

الكلمات المفتاح: التعليم؛ اتخاذ القرارات الذاتية؛ المرأة الفلسطينية.

Abstract: the study aimed to identify the education of Palestinian women and its role in their ability to make self-decisions, and to achieve the objectives of the study, the descriptive, analytical approach was adopted, and the sample was deliberately selected to apply the in-depth individual interview tool of (25) interviews with women with scientific degrees, The group interview tool was used with concentrated discussion groups of women (married and previously married), 5 groups of educated women working in civil society organizations in the northern Gaza Governorate, and the study added that education has a role to play in the ability of Palestinian women to make self-decisions, This has contributed to her ability to make the decision to go out to work, her ability to decide to choose a life partner, her ability to make a reproductive decision, her ability to make the decision to wear the hijab, the decision to claim an inheritance, and her ability to decide on self-care (ornamental), In order to make a decision on freedom of entertainment, and in the light of the results, action must be taken to make the necessary proposals for achieving strategic objectives for women's decision-making in Palestinian society.

Keywords: education; Self-determination; Palestinian women.

* المؤلف المرسل .

I- تمهيد :

أكدّت الاتفاقيات والمعاهدات الدولية على المساواة بين الرجل والمرأة في التعليم، وتكون هذه المساواة مكفولة في كل مراحل التعليم، ويكون التعليمُ مُتاحًا للجميع تبعًا لكفاءتهم، ويستهدف التعليمُ التنميةَ الكاملةَ لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ويعزّز التفاهمَ والتسامحَ والصداقةَ بين جميع الأمم (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 26 ، 1948)، ولقدد حقق العالم خطوات ملموسة خلال السنوات الماضية تجاه تضيق الفجوات بين الرجال والنساء في مجالات الحياة المختلفة كالتعليم والصحة وأسواق العمل وغيرها من المجالات، لكن قدرة المرأة في القيام بدورها تتوقف على نوعية نظرة المجتمع إليها والاعتراف بقيمتها ودورها في المجتمع، ومدى تمتعها بحقوقها خاصة ما نالته من تثقيف وتأهيل وتعليم ومعرفة لتنمية شخصيتها وتوسيع مداركها، مما مكنها من القيام بمسؤولياتها تجاه أسرتها ودخولها ميدان العمل، والمشاركة في مجال الخدمات الاجتماعية المختلفة ومن أهمها التعليم، حيث يعد التعليم الخطوة الأولى على طريق التحرر الفكريّ والثقافيّ للإنسان عموماً والمرأة خصوصاً باعتبارها المربية الأولى في الأسرة (سعد وقنن، 2019).

لقد اهتمت القطاعات الرسمية وغير الرسمية بالتعليم في المجتمع الفلسطيني كونه يمثل الاستثمار الحقيقي في بناء مستقبل شعبها، كما أن المستوى التعليميّ للسكان يعكس ولو بشكل تقريبي التقدم الحاصل في المجتمع على الصعيدين الاجتماعيّ والاقتصاديّ ويعطي صورة واضحة حول نوعية القوى العاملة، وقد أدرك المجتمع الفلسطيني منذ زمن أن جوهر بقائه واستمراره يكمن في تنمية هويته الثقافية والحضارية مما دفعه إلى تجنيد كل طاقاته من أجل رفع المستوى الثقافي والتعليمي لأبنائه (أبو عدوان، 2013)، لذا جاءتْ هذه الدراسة للتعرف على تعليم المرأة ودوره في اتخاذ القرارات الذاتية في المجتمع الفلسطيني، والتعرف على طرق دعم مشاركة المرأة في القرارات الذاتية.

1. مشكلة الدراسة:

يظهر التراث النظري أوضاع المرأة والعمل على تحسينها، ومدى المشكلات التي تواجهها المرأة في ظل الثقافة التقليدية، وقد أثارت هذه الآراء تساؤلات حول المرأة واتجاهها نحو التعليم ومدى مشاركتها في اتخاذ القرارات الذاتية، والتعرف على واقع المرأة المتعلمة، ومدى مشاركتها في اتخاذ القرارات، والكشف عن الصورة النمطية التقليدية الموروثة حول دور المرأة ومكانتها، ومن خلال ذلك يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: ما دور تعليم المرأة في اتخاذ القرارات الذاتية؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

تساؤلات الدراسة:

1. إلى أي مدى يساهم التعليم في قدرة المرأة على اتخاذ قرار الخروج للعمل؟
2. ما مدى مساهمة التعليم في قدرة المرأة على اتخاذ قرار اختيار شريك الحياة؟
3. إلى أي مدى يساعد التعليم في قدرة المرأة على اتخاذ قرار الإنجاب؟
4. إلى أي مدى يساهم التعليم في قدرة المرأة على اتخاذ قرار ارتداء الحجاب؟
5. هل يساهم التعليم في قدرة المرأة على اتخاذ قرار المطالبة بالميراث؟
6. كيف يساهم التعليم في قدرة المرأة على اتخاذ قرار العناية بالنفس (الزينة)؟
7. ما مدى مساهمة التعليم في قدرة المرأة على اتخاذ قرار الحرية في الترفيه؟

أهداف الدراسة:

1. الكشف عن دور التعليم في قدرة المرأة على اتخاذ قرار الخروج للعمل.
2. التعرف على دور التعليم في قدرة تمكين المرأة على اتخاذ قرار اختيار شريك الحياة.
3. الكشف عن دور التعليم في قدرة المرأة على اتخاذ قرار الانجاب.

4. الكشف عن دور التعليم في قدرة المرأة على اتخاذ قرار ارتداء الحجاب.
5. الاستدلال على دور التعليم في قدرة المرأة على اتخاذ قرار المطالبة بالميراث.
6. التعرف على دور التعليم في قدرة المرأة على اتخاذ قرار العناية بالنفس الزينة.
7. التعرف على دور التعليم في قدرة المرأة على اتخاذ قرار الحرية في الترفيه.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة أنها تلقي الضوء على واقع المرأة المتعلمة، وقدرتها على اتخاذ القرارات الذاتية، والمعوقات التي تواجه تعليم المرأة، وذلك انطلاقاً من أن التعرف على هذه المعوقات يساعد في رسم إستراتيجية للنهوض بأوضاعها، وتحسين فرص مشاركتها في مجالات الحياة الاجتماعية، وفي التنمية الشاملة من ناحية وتنمية أوضاع ذاتها في الأسرة والمجتمع من ناحية أخرى، كما أن التعرف على هذه المعوقات يمكن أن يسهم في توجيه نظر المجتمع بمختلف فئاته وقطاعاته لتدعيم وضع المرأة ومشاركتها حتى يتسنى لها التغلب على هذه العقبات.

حدود الدراسة:

الحد البشري: هنَّ النساء الحاصلات على شهادة علمية ما فوق الثانوية العامة، والمتزوجات واللَّاتِي سبق لهنَ الزواج ويعملْنَ في منظمات المجتمع المدني في محافظة شمال غزة، من الفئة العمرية 18-60 عاماً.

الحد المكاني: اقتصرت حدود الدراسة من الناحية الجغرافيّة المتمثلة في محافظة شمال غزة.

الحد الزمني: أُجري هذا البحث في الربع الأول من عام 2022.

مفاهيم الدراسة:

التعليم: هو الذي يتم داخل الكليات والجامعات والمعاهد الجامعية بعد الحصول على الشهادات الثانوية، وتختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات ومرحلة الدراسات حسب التخصصات المدرجة في النظام التعليمي.

يمكن تعريف تعليم المرأة إجرائياً: هو مجموعة العمليات التي تستهدف تطوير وتنمية قدرات النساء اللَّاتِي حصلنَ على شهادات علمية بعد مرحلة الثانوية، وصقل مواهبهنَّ لجعلهنَّ أعضاء على مستوى عالٍ من الكفاءة والفعالية في تطوير وتنمية المجتمع الفلسطينيّ.

تعريف اتخاذ القرار: يعرف اتخاذ القرار بأنه: " المرحلة النهائية من مراحل صنع القرار، وهو خلاصة ما يتوصل إليه صانع القرار من معلومات وأفكار حول مشكلة ما أو قضية معينة". (خليفة وآخرين، 2007).

ويمكن تعريف اتخاذ القرار إجرائياً على أنه: قدرة المرأة على الوصول إلى حل لموقف محير أو مشكلة تتعلق بقراراتها الذاتية، وتعتمد القدرة على اتخاذ القرار إلى المعلومات التي تم جمعها حول المشكلة أو الموقف المحير على العمل والخبرات والمهارات التي اكتسبتها من تعليمها، في المجتمع الفلسطيني.

الإطار النظري للدراسة:

واقع تعليم المرأة

تشهد دول الوطن العربي تحديات كبيرة يمكن إجمالها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي في القضايا التنموية، منها البطالة في المنطقة العربيّة التي تعتبر بطالة معقدة ومركبة ومتعددة الجوانب تتدخلُ فيها على وجه الخصوص الأبعاد الديمغرافية المتمثلة في تزايد السكان النشطين، والأبعاد الاقتصادية بمفردات الاستثمار والنموّ وأداء الاقتصاد والأبعاد التعليمية والتدريبية بمفردات المواءمة بين مخرجات وإعداد وتأهيل الموارد البشرية واحتياجات سوق العمل من ناحية، واحتياجات ريادة الأعمال وإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى المهارات الفنية والمهارات السلوكية، من ناحية ثانية، وقد أثرتْ هذه العوامل على الكفاءة الاقتصادية باعتبار أن عنصر العمل يعد من المدخلات الأساسية لتنافسية الاقتصاديات وأن الريادة من الرافعات الضرورية لتوسيع القاعدة الاقتصادية وتجديدها بما يخدم التشغيل وتنافسية الاقتصاد في آن واحد(منظمة العمل العربية، 2016)، وينبغي الذكر أنّ التعليم من أهم الركائز الأساسية في تحديد نجاح أي اقتصاد، فقد أثبتت الدراسات على وجود علاقة وثيقة بين مستوى التعليم والأداء

الاقتصادي للدول، حيث أثبتتْ أنَّ المجتمعات ذات المستوى التعليمي العالي تكون أكثر إنتاجية من غيرها لأن العاملين فيها أكثر قدرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة والقابلية على تلقي الدورات المخصصة الإدارية والفنية في مجالات أعمالهم الإنتاجية والخدمية المختلفة، مما ينعكس إيجاباً على دخل الأفراد ودخل المجتمع ومن ثم على إيرادات الدولة، لذا يتوجب على جميع الدول توفير مُستوى تعليمي كافٍ لجميع سكانها(المناصير، 2017)، كما أن العلاقة بين التعليم والاقتصاد والتنمية هي علاقة تبادلية، حيث يُسهم التعليم في التنمية بشكل مباشر من خلال ما يقدمه من أيدي عاملة مؤهلة ومدربة(رأس المال البشري) علاوة ما يغرسه التعليم من قيم ومبادئ تجاه سوق العمل، ومن ناحية أخرى فإن الاقتصاد يقدم للتعليم موارده المختلفة (حسن، 2019)، ومن هنا يمكن القول: إنَّ التعليم هو حلقة الوصل بين رأس المال البشري والتنمية الاقتصادية، كما ويمكن سرد الواقع التعليمي للمرأة في المجتمع الفلسطيني (الضفة الغربية وقطاع غزة) في الآتي: -

بلغ عدد الطلبة في المدارس للعام الدراسي 2021/2020 في فلسطين 1,338,353 طالباً وطالبة (منهم 665,294ذكراً و 673,059أنثى)، بواقع 746,869 طالباً وطالبة في الضفة الغربية (منهم 367,717ذكرا و 379,152أنثى) و591,484 طالباً وطالبة في قطاع غزة (منهم 297,577ذكراً و 293,907اناث).

بلغ عدد الطلبة الملتحقين في مؤسسات التعليم العالي للعام الدراسي 2021/2020 في فلسطين 214,765 طالباً وطالبة (منهم 82,179 ذكرا و 132,586أنثى)، بواقع 136,920 طالباً وطالبة في الضفة الغربية (منهم 48,830ذكراً و88,090 أنثى) و77,845 طالباً وطالبة في قطاع غزة (منهم 33,349ذكرا و 44,496أنثى).

بلغ عدد الخريجين من مؤسسات التعليم العالي للعام الدراسي 2020/2019 في فلسطين 41,137 خريج وخريجة (منهم 15,228ذكراً و25,909 اناث)، بواقع 28,668 خريج وخريجة في الضفة الغربية (منهم 9,791ذكر و 18,877أنثى) و12,469 خريج وخريجة في قطاع غزة (منهم 5,437ذكرا و 7,032أنثى). (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021).

ومن خلال ما سبق آنفاً تعتبر فلسطين من الدول التي ترتفع فيها نسبة تعليم النساء، حيث بلغتْ نسبة الحاصلات على دبلوم فأعلى ما يقارب(15%) لمتوسط للفترة الزمنية (2000-2019)، وفي نفس السياق فإن فلسطين تعاني من ارتفاع نسبة البطالة في صفوف النساء المتعلمات، حيث بلغتْ هذه النسبة(42,6%)خلال نفس الفترة؛ لذلك ستحاول الدراسة ومن خلال الكشف عن واقع تعليم النساء في فلسطين، وتحليل واقع بطالة النساء في فلسطين إلى تحليل وتقدير أثر التعليم على بطالة النساء في فلسطين خلال الفترة (2000-2019) (الكفارنة، حمدان ، 2020)

الدراسات السابقة:

أظهرتْ دراسة الكفارنة وحمدان (2020) قياس أثر التعليم على بطالة النساء في فلسطين خلال الفترة الزمنية (2000-2019)، وقد استخدمت الدراسة المنهج القياسي من خلال بناء معادلة الانحدار الخطي البسيط، حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: ارتفاع نسبة البطالة في صفوف النساء المتعلمات، حيث بلغتْ متوسط البطالة في صفوف النساء (6،42%) خلال فترة الدراسة، كما توصلتْ الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين تعليم النساء وبين البطالة في فلسطين، وفي ضوء النتائج السابقة، أوصت الدراسة بضرورة تنسيق الجهود بين وزارة التعليم العالي الفلسطينية ومؤسسات التعليم العالي الفلسطينية لتفعيل متابعة الخريجين وخاصة الإناث وربطهنَّ بسوق العمل الفلسطيني.

هدفت دراسة سعد و قنن(2019) التعرف على دور مؤسسات التعليم العالي في تمكين المرأة من ممارسة دورها في المجتمع الفلسطيني، وتوصلت الدراسة إلى أن ما نسبته 87 % من عينة الدراسة تشير أن لمؤسسات التعليم العالي دور في تعزيز وتمكين المرأة الفلسطينية في المجتمع، وأن دور تلك المؤسسات في التمكين الاقتصادي ساعد في مواجهة الأعباء الاقتصادية بنسبة 24،% وأن الجانب العملي فترة الدراسة، والندوات والدورات التدريبية من أكثر الوسائل التي تستخدمها مؤسسات العليم العالي في توعية المرأة وتثقيفها لتمكينها في المجتمع، أن 50 % من عينة الدراسة أكدنَ على أن مشاركتهن في نشاطات مختلفة في مؤسسات التعليم العالي مكنهنَّ من تنمية مهارات وقدرات وصقل شخصيتهنَّ.

هدفتْ دراسة العودة (2018) إلى الكشف عن أثر تعليم المرأة وعملها على بيئتها الأسرية والاجتماعية، ولقد أثبتت النتائج أنَّ تعلم المرأة وخروجها للعمل له نتائج إيجابية على العلاقة بين المرأة وزوجها من تعاون واحترام وتحمل للمسؤولية بالإضافة إلى التعامل الجيد مع أطفالها وفهم نفسياتهم، كما أنَّ تعليم المرأة وعملها له دور في تنمية القدرة على حل المشكلات الأسرية وتكوين ثقافة أسرية جديدة والشعور بتقدير العائلة وتعزيز العلاقات الاجتماعيّة

تناول خير (2015) في دراسته موضوع تحديات تعليم المرأة في ضوء أدبيات الفكر التربوي الإسلامي المعاصر، وهدفت دراسته إلى توضيح أهم التحديات التي تواجه المرأة لنيل حقها في التعليم، وتوصل الباحث في نتائجه إلى أنَّ الفكر التربوي الإسلامي لم يمس حق المرأة في التعليم وتعليمها وفق طبيعتها، وأنه لم يرد أي نص في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة يحرمها التعليم ويفرض قيودًا عليها في هذا الأمر، أو يحدد لها نوعًا معينًا من التعليم، وبينت أن نهضة وتقدم أي مجتمع يتحقق بتعليم المرأة جنباً إلى جنب مع تعليم الرجل.

بينت دراسة عبيد (2012) أهمية التعليم والتمكين بالنسبة للمرأة والبنات ومدى فائدتهما في التنمية المستدامة بالنسبة للمرأة والبنات والدور الذي تلعبه المرأة في التنمية المستدامة والنهوض به، تناولت الدراسة العوامل التاريخية والاجتماعية التي أسهمت في التأثير على دور المرأة قوة وضعفاً في محاولة لفهم الواقع ومواجهة إشكالياته وإيجاد الحلول التي تتناسب مع هذا الواقع، وتوصلت الباحثة إلى أن التعليم مهم للنساء والفتيات، وقد تبين من أنَّ النساء والفتيات لهنَّ الرغبة في التعليم ومواصلته ويمكنهنَّ تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع والمساواة العادلة بين الرجل والمرأة والذكر والأنثى، وتؤدي إلى تشجيع المرأة وتمكينها وتفعيل دورهنَّ في مسيرة التنمية المستدامة بجميع أنواعها .

التعليق على الدراسات السابقة:

- يظهر من خلال استعراض ما جاء في الدراسات السابقة والمهتمة بقضايا تعليم المرأة وقدرتها على اتخاذ القرارات، والانسجام من حيث الهدف من الدراسة، أو من حيث الأطر النظرية والمنهجيّة التي انطلقت منها كل دراسة، لذلك حاول الباحثان الاستفادة من الدراسات السابقة لإثرائها وإكسابها عمقاً علمياً.
- اتفقت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في تعليم المرأة وتأثيره في الأسرة والمجتمع.
- جاءت الدراسة الحالية امتداداً للدراسات السابقة، وركزتْ على تعليم المرأة وقدرتها على اتخاذ القرارات الذاتية حتى يتمكن الباحثان من فهم طبيعة هذا التعليم ومدى تأثيره على قرارات المرأة، وبذلك تكون الدراسة قد حددت بقدر المستطاع موقعها على خريطة الدراسات السابقة ومدى أهمية تلك القضية وذلك الموضوع.

II – الطريقة والأدوات :

منهج الدراسة

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفيّ التحليليّ؛ لملاءمته أغراض البحث العلميّ، وأنه يهدف إلى تجهيز البيانات والإجابة على التساؤلات، ويعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بتحليل الظاهرة ووصفها وصفاً دقيقاً.

مجتمع الدراسة

تكوّن مُجتمع الدراسة من النساء المتعلمات (المتزوجات واللَّاتِي سبق لهنَّ الزواج) من الفئة العمرية 18-60 عاماً، واللَّاتِي لديهن شهادات علمية، واختيرت من العاملات في منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال غزة.

عينة الدراسة

تكوّنتْ عينة الدراسة من النساء المتزوجات واللَّاتِي سبق لهنَّ الزواج (المطلقات والأرامل والمعلقات والمهجورات)، وتمَّ اختيار عينة عمدية بلغ عددها (25) مقابلة فردية، وعمل (5) مجموعات مركزة (**Focus group**) من محافظة شمال غزة.

أدوات الدراسة:

استند الباحثان بأدوات جمع البيانات بالأسلوب الكيفيّ (النوعيّ) منها: المقابلات الفردية المعمقة، ومقابلات جماعات المناقشة المركزة حتى تتحقق أهداف الدراسة.

المقابلة الفردية المعمقة:

استعان الباحثان بالمقابلة الفردية المعمقة؛ لأنها تعد من الأدوات المهمة التي تستخدم في المنهج الأنثروبولوجي، فهي عبارة عن أداة استكشافيّة للحصول على بيانات مفصلة عن أنماط السلوك الاجتماعي، أو تفسيرات معينة لهذه الأنماط من السلوك، وشملت المقابلات التي تمت بهدف جمع المادة الميدانية المطلوبة حول موضوع الدراسة من الحالات التي وقع الاختيار عليها من المجتمع، وهي بمثابة مدخل يسمح بجمع المادة المتعمقة، حيث أُجريتْ (25) مقابلة فردية معمقة مع نساء رائدات فاعلات في منظمات المجتمع المدني، وقد راعى الباحثان التوزيع الجغرافيّ للمقابلات، وتمَّ إعداد دليل للمقابلات الفردية ضمن موضوع الدراسة؛ للتعرف على واقع تعليم المرأة على مناحي الحياة، والوقوف على أهم التحديات التي واجهت النساء ، والتعرف إلى أنواع القرارات التي تتخذها المرأة بسبب تعليمها.

المجموعات المركزة (Focus group):

استعان الباحثان بجماعات المناقشة المركزة كأداة لجمع البيانات؛ لأنها الطريقة المنهجية من طرق الأسلوب الكيفيّ في البحث العلمي، وتعد جماعات المناقشة المركزة طريقة بحث قيمة وموفرة للوقت لجمع البيانات الكيفية للمقابلة والمستمدة من مجموعة من المبحوثين في وقت واحد، وتعد هذه الطريقة شائعة في جمع البيانات ضمن بحوث التقويم الأكاديميّ التي تجريها الجامعات وغيرها من المنظمات، وكانت كل مقابلة تختلف عن الأخرى في عدد الأفراد المشاركين والوقت والمكان المحددين، وذلك حسب ظروف الباحثين والمشاركات في الجماعة، وتم عقد (5) مجموعات مركزة مع النساء، وضمت بالمتوسط 10 نساء وتمَّ اختيار النساء اللَّاتِي لديهنَّ شهادات علمية، والعاملات في منظمات المجتمع المدني، وقد بلغ إجمالي عدد المشاركات بالمجموعات المركزة (50) امرأة، وهذا ما توصل إليه الباحثان، وقد راعاه التوزيع الجغرافيّ لمقابلات جماعات المناقشة المركزة، وتمَّ إعداد دليل لمناقشة المجموعات المركزة، وكان الهدف منها التعرف على أهم القرارات التي تم اتخاذها.

خطوات العمل الميداني:

1.مرحلة الاطلاع على التُّراث النظري:

بدأتْ هذه المرحلة بالاطلاع على الكتب الخاصة بالتُّراث النظريّ والدراسات السابقة، وعلى أحدث ما وصلتْ إليه الدراسات في الجوانب التعليميّة والاجتماعيّة التي تخص تعليم المرأة لمسايرة التطور الذي تحتاجه الدراسة الحاليّة من معرفة طبيعة تعليم المرأة ودوره في اتخاذ القرارات الذاتية، والاعتماد على السجلات والوثائق الرسميّة عن المجتمع، مثل: الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ، والدراسات والأبحاث الاستطلاعية وذلك ليتمَّ إعطاء صورة مُعمقة لهذه الظاهرة المدروسة.

2. **المرحلة الاستطلاعية:**

بدأت هذه المرحلة في إجراء الدراسة الأوليّة، وجمع المعلومات والبيانات اللازمة عن المجتمع، وبلورة أسئلة الأدِلّة المقابلة.

3.مرحلة الدراسة المُعمقة:

هي المرحلة التي تمَّ فيها تفريغ المادة الميدانيّة وتصنيفها وفقاً لأدِلّة المقابلة، والذي تم التركيز فيها على جمع المادة الميدانية بصورها المعمقة.

4.مرحلة تصنيف المادة الميدانية:

في هذه المرحلة تمَّ تصنيف وتحليل مصادر المادة الميدانيّة التي اعتمدتْ على أسس منهجيّة رصينة، حيث تمَّ توظيفها بعد تصنيفها في إطار موضوعات الدراسة، واعتبارها مادة مكملة تجعل رؤية موضوع تعليم المرأة ودوره في اتخاذ القرارات الذاتية، وتعليم المرأة أكثر شمولاً في المجتمع الفلسطيني، حيث إنَّ المرحلة النهائيّة لإعداد أدِلّة لم تكتمل إلا بعد الانتهاء من كتابة سطور هذه الدراسة، فقد تمَّ تغيير الموضوعات عما كانت عليه في التطبيق الأولي، وذلك وفقاً لما أفرزه الواقع ممّا أسهم في إضافة بعض الموضوعات أو حذف البعض الآخر، الأمر الذي ساهم بدور فعال في الجمع الميدانيّ المنضبط.

تحليل المادة الميدانية للدراسة:

تتناول هذه الفقرات عرضاً تحليلياً للمادة الميدانيّة على المستوى النظريّ والتطبيقيّ، ويمكن ذكرها على النحو التالي:

دور تعليم المرأة في اتخاذ القرارات الذاتية

تناولت هذه الفقرات محاولة الكشف عن تعليم المرأة الفلسطينية وقدرتها في اتخاذ القرارات الخاصة بذاتها بعد اتجاهها إلى التعليم، والأكثر أنها أصبحت في بعض الأحيان تمثل ذات السلطة الأبوية في داخل أسرتها، ويمكن الوصول إلى كيفية اتخاذها القرار بالخروج إلى العمل، واختيار شريك الحياة، وارتداء الحجاب، والإنجاب، والعناية بالنفس(الزينة)، والحرية في الترفيه عن ذاتها وتفصيل ذلك فيما يلي:

أولاً– قرار الخروج إلى العمل:

نصت الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان على حق جميع الأفراد دون تمييز في العمل وحرية الاختيار بشروط عادلة ومرضية دون التمييز في أجر متساوٍ للعمل (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 23، 1948)، ومساواة المرأة بالرجل في ميدان العمل دون تمييز وحرية الحق في العمل بوصفه حقاً ثابتاً، وحرية اختيار المهنة ونوع العمل وحرية الحق في التقية والمساواة في الأجر والضمان الاجتماعي لتوفير حماية خاصة للمرأة بسبب الزواج والأمومة في العمل (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة 11، 1979).

أظهرت الدراسة أن هناك أبعاداً تحدد قرار المرأة للخروج إلى العمل، منها مدى إحساسها بقوتها، وكذلك معرفتها بأن العمل سيساعد أسرتها اقتصادياً، وكذلك مدى شعورها بالاستقرار لاقتصادي، ومن خلال هذه الأبعاد فإنها تتخذ قرار العمل سواء أيدتها أسرتها أو وقفت ضدها، وفي هذا الصدد تقول الحالة: "أنا لما اشتغلت ما كنت متزوجة كان قراري أنا العمل، ما كان في اعتراضات من عائلتي على شغلي بالعكس دعموني، وحتى بعد ما تزوجت زوجي إنسان متفهم وراقي التفكير، ما اعترض على طبيعة عملي"، وهذا يوضح أن المرأة عندها القدرة على المشاركة في اتخاذ القرار الذاتي داخل الأسرة وخاصة إذا كانت الأسرة نووية، وبهذا يكون نمط الأسرة مؤثرًا على مشاركة المرأة في اتخاذ القرار.

وتضيف الحالة: " لازم أكون صاحبة قرار ووضع، لأنه من حقي هالشغل حتى ولو بدي أقف على الطلاق، ما حدا بيمنعني"، وقد بينت مناقشات جماعات المناقشة المركزة أنه على الرغم من أنه كان هناك صعوبة مواجهة الاعتراف بعمل المرأة واتجاه البعض إلى التقليل من شأنها وتدني وضعها ومكانتها، إلا أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني ساهمت في اتجاه المرأة إلى العمل، ومن ثم فإن العائد الاقتصادي للعمل يعد من العوامل الهامة التي أعطت المرأة مساحة في اتخاذ القرارات في الأسرة.

وتقول الحالة: "وضعنا صعب لهيك كنت بحاجة للشغل حتى جوزي ساعدني، وكان يشجعني على الشغل بعد جهد وعناء، ولكن الحمد لله وضعنا كويس كثير حالياً حتى وضعي أنا كمان كويس صار لي نفس وصوت".

تكون النظرة دائماً للرجل على أنه المتسلط أو الظالم أو العدواني؛ لأن الرجل كثيراً ما يكون بالنسبة للمرأة الناجحة الشريك المتعاون والمهتم والمشجع والمساند، ولكن هذه الصفات لا تظهر إلا إذا اقتنع الرجل بأن المرأة تستحق التشجيع.

ومن هنا فامتلاك المرأة للعمل ذي العائد المادي يعني امتلاكها لسلاح أساسي يعطيها إمكانية الخروج من دائرة العلاقة التي يهيمن عليها الزوج والأب والعائلة، ويكون لها قدرة على اتخاذ قرارات داخل أسرتها، كما أنَّ الاستقلال الاقتصادي للمرأة يُعد من العوامل الحاسمة في تحديد مكانة المرأة ووضعها داخل نطاق الأسرة وكذلك خارجها، كما يعطيها قوة المشاركة الحقيقية في اتخاذ القرار.

ويمكن القول إن الرغبة في العمل ترجع إلى أسباب مادية اقتصادية وذلك للحصول على أجر ثابت كل شهر، وأيضاً الرغبة في الشعور بالذات والمساواة مع الرجل، ومن الملاحظ أن هناك تأييداً ومعارضة لعمل المرأة وعمل الزوجة، ومعنى ذلك أن التأييد للعمل في المجتمع الفلسطيني؛ لأن الأسرة في حاجه إلى المساعدة المادية.

ثانياً– قرار اختيار شريك الحياة:

أعطت الشريعة الإسلامية المرأة حقها في اختيار شريك حياتها، وأعلت من شأنها وصانت من كرامتها، كما وتؤكد على ذلك الاتفاقيات الدولية بأن الرجل والمرأة متى أدركا البلوغ حق التزويج وتأسيس أسرة دون قيد، ولا يبرم عقد الزواج إلا برضا الطرفين الراغبين في الزواج رضا كاملاً لا إكراه فيه(الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 16 ، 1948)، وتتساوى المرأة مع الرجل في نفس الحق في عقد الزواج، ونفس الحق في اختيار الزوج، وفي عدم عقد الزواج إلا برضاها الحر الكامل(اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، المادة 16، 1979)، ووجوب أن ينعقد الزواج برضا الطرفين المزمع زواجهما رضاء لا إكراه فيه(العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 10، 1966)، إلا أن بعض النساء في المجتمع الفلسطيني قد تواجه صعوبات في إعطائها هذا الحق- أي حقها في اختيار شريك حياتها- فقد كان للموروث الثقافي الأثر الأوضح على أبناء المجتمع في استمرارية تلك الممارسات من صعوبة إعطاء الفتاة هذا الحق، بالرغم مما حظيت به المرأة من مكانة اجتماعية عليا في الوقت الراهن نتيجة ارتفاع نسبة تعليم الإناث وانخراطها في العمل، إلا أنه مازال المجتمع يجد المبرر لاستمرار حرمان الفتاة من هذا الحق المشروع، رغم مخالفته للشرع، ولكنهم يتحايلون على الشرع بغرض تحقيق رغباتهم ومصالحهم – الذكور- وربما استمراراً لقوى التراث التي تفوق أية قوة أخرى وتعاندها طويلاً قبل أن تفسح لها المجال.

حيث ساد في المجتمع الفلسطيني فيما مضى ما يُعرف بالزواج التقليدي، وتظهر الدراسة أن الزواج التقليدي يتم باختيار الأهل للزوج أو للزوجة، وذلك في نطاق الأسرة، حيث كانت تسود فكرة أن للقريبة مميزات إيجابية من حيث الولاء الأكبر للعائلة والمحافظة على أموالها، ولا يمكن أن تعمل على تفسيخ العائلة وتقسيمها، كما أنها مخلصة في تنشئة أطفالها، ولا تحبذ الابتعاد عن العائلة أو الأسرة الممتدة بصفة عامة، بهدف المحافظة على النسب والإرث وعدم التغريب، وفي هذا الاتجاه حيث ذهب فيها إلى أن الاختيار للزواج يعد من الأمور التي يجب أن تتم داخل العائلة والقرابة وليس شأناً شخصيّاً للمتزوجين، حيث تتدخل فيه العشيرة أو القبيلة بهدف الإنجاب وكثرة النسل، وذلك من أجل تكثير العائلة والقبيلة والعزوة، والمحافظة على أمن العائلة وأملاكها، وذلك هو السائد حتى الآن لدى بعض العائلات الكبيرة والمعروفة في المجتمع الفلسطيني.

تضيف الحالة:" لما اتجوزت أنا كان جوازي عادي تقليدي هو ابن عمي، احنا وياهم زي بعض على قول المثل "على قد فراشك مد رجليك"، كنا على نفس المستوى تبع أهلي وأهله "يعني لا تعيرني ولا أعايرك الهم طاليني وطاليك"، حتى ما أخذه رأيي ولا رأيه".

ومن الجدير بالذكر أن هذا الاتجاه لم يكن مقصوراً على الإناث فقط، بل كان سائداً بين الذكور أيضاً، حيث لم يكن لهم رأي في عملية الاختيار وكان الأمر كله يرجع للأب والأهل"أسرة التوجيه".

وتقول الحالة: "كان الجواز تبعي عادي زي كل الناس الوالد والوالدة هم يلي جوزوني"، لذلك تتمركز سلطة أسرة التوجيه في الأب، أما الأم فما زال قرارها مشاركاً إلى جانب قرار الأب، حتى بعد وفاة الأب يكون العم والإخوة الذكور لهم في القرار، وقد أظهرت الدراسة تغير هذه الأوضاع إلى حد كبير في المجتمع الفلسطيني، وذلك نتيجة التغيرات في الظروف والأحوال التعليمية والاقتصادية والسياسية، حيث ساهمت هذه العوامل الاقتصادية التي يمكن القيام بها في تغير وضع المرأة العاملة ودورها داخل الأسرة، حيث أصبح لها دور في المشاركة في صناعة القرار الأسري بدءاً من مفردات الحياة اليومية في ثنايا عملية التنشئة الاجتماعية حتى إبداء الرأي في الارتباطات بشريك الحياة، وقد تبين ذلك في قول الحالة: "بأنها لا تعيد تجربة زواجها مع أبنائها، وبأنها سوف تعطي أبنائها الحرية في اختيار شريك الحياة سواء ابنها أو بنتها، لأنها لم ترض عن زواجها بالمطلق لما عانته هذه الزوجة في زواجها، وتضيف بأن الأجيال القادمة سوف تختار الزواج ما يناسب حياتهم وميولهم بدون تدخل أحد، وهذا ما وضحته مناقشات جماعات المناقشة المركزة في أن العادات والقيم الثقافية المفروضة على المرأة تعيقها في اختيار شريك حياتها.

ومن الجدير بالملاحظة أن تعليم المرأة لعب دوراً كبيراً في القدرة على اختيار شريك الحياة، وبصفة خاصة التعليم الجامعي، وإذا كان للتعليم أثر في زيادة قدرة المرأة على اختيار شريك الحياة، فإن العمل لا يقل وزنًا في هذا الشأن، حيث توجد علاقة واضحة بين العمل والتعليم في القدرة على اختيار شريك الحياة، ولكن في إطار العادات والتقاليد، وهذا يتفق مع دراسة أميمة أبو الخير، عن المرأة المصرية: إشكالية الاستقلال الذاتي، حيث لم يمنح حصول المرأة على التعليم وخروجها للعمل الحق في تقرير المصير في مسألة الزواج، فقد يمنحها قسطاً من الوعي، ولكن هذا الوعي يذوب ويتلاشى أمام المعتقدات الراسخة التي تحض على الزواج المبكر، وأمام الخوف الشديد بل الرعب من حالة الشفقة التي تحاط بها كل امرأة تخطاها قطار الزواج؛ ومن ثمّ فالمرأة لديها استعداد أن تقدم العديد من التنازلات هرباً من شبح العنوسة الذي يضمها إلى فئة تحتل مكانة أقل في المجتمع.

هذا على الرغم أن الفتاة من حقها قبول أو رفض الزوج المتقدم لها، إلا أن هذا يعطي لها في نفس الوقت والحرية في الزواج من آخر، ومن ثم فهي حرية مشروطة تؤدي في أغلب الأحيان إلى العنوسة، وبخاصة داخل الأسر المنتمية إلى طبقة اجتماعية واقتصادية عالية، إذ إن القيود المفروضة تكون أشد وأقوى منها في الطبقة الأقل مستوى حفاظاً على ثروتها ومكانة أهلها.

يرى الباحثان أن هناك مساهمة من قبل التعليم بكل مستوياته وتوجهاتها في دعم الجهود التي تدفع بواقع المرأة، وتنهض بوجودها وكيانها في فلسطين.

ثالثاً– قرار الإنجاب:

أولت الاتفاقيات الدولية أهمية خاصة للرعاية الصحية للمرأة، وضرورة اتخاذ كافة التدابير لضمان المساواة بين الرجل والمرأة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية، والمتعلقة بتنظيم الأسرة، وفيما يتعلق بالحمل والولادة وفترة ما بعد الولادة، موفرة لها خدمات مجانية عند الاقتضاء، وكذلك تغذية كافية أثناء الحمل والرضاعة (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة 12، 1979).

تعد حرية المرأة في اتخاذ القرار من أكثر الجوانب التي تناولتها الاتجاهات النسوية، وقد سعت إلى تحسين وضع المرأة من خلال حصولها على حقوقها المتعلقة بصحتها، فنادت بأن يصبح لها الحق في السيطرة التامة على حياتها الإنجابية، بالإضافة إلى حقها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنجاب دون تمييز أو إكراه، وحقها في استخدام وسائل منع الحمل وصولاً إلى الإجهاض؛ وذلك بغرض منحها الحق في ممارسة أمومتها بحرية.

تتصف العائلة القرابية في مُجتمع الدراسة بأنها عائلة واسعة أو كبرى تهتم بالعلاقات القرابيّة التي تشمل مختلف أنواع العلاقات الاجتماعيّة، ويتعلق تطورات العائلة بالتطورات الاجتماعيّة والاقتصادية والثقافيّة، وما واكبها من تطورات في مجالات التعليم واتساع المجتمع، وانبثاق الطبقات وانتشار بعض القيم التي تشدّد على أهمية الفرد، مع التشديد بالمقابل على أهمية العائلة القرابيّة، فتقول الحالة: "اليوم الزمن اختلف الأولاد صاروا يحددون أسرتهم ويقررون عدد الأبناء ويفضلون الأسرة الصغيرة (النووية) حتى يقدر يعيشهم ويسترهم بدون مصروفات زيادة، والحياة صعبة بخلفة الأولاد الكثير"، وبهذا أظهرت الدراسة الميدانيّة أنَّ الأسرة الصغيرة هي التي بدأت تسود نتيجة ارتفاع مستوى المعيشة وتزايد الاستهلاك في المجتمع الفلسطيني، وهذا أكدّه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أنَّ نتائج البحث السكاني لعام 2017 فيها عدد الأسر النووية (6,918) ما نسبته (83%) وأنَّ عدد الأسر الممتدة (1,419) ما نسبته (17%) من إجمالي سكان مجتمع الدراسة حسب التجمع ونوع الأسرة"، كما وتضيف الحالة أنَّ: "أولادي الإثنين ساكنين برة (خارج) محيط العيلة، ولكن بشوفهم باستمرار ويشاركون العيلة في أغلب المناسبات ولا ينقطعون عن الزيارات"، وهنا نقول: إنّ التغيرات في نمط الأسرة الممتدة بفعل التقدم التقنيّ والتحول الاجتماعيّ أدّى إلى تغيرات أصابتْ هذه الأسرة حتى استقرتْ على النمط النووي المعروف داخل المجتمع التي ساعد في تراجع بعض من الصفات المميزة للطابع القرابيّ الواسع، وبالرغم من تفضيل العيش في أسرة نووية إلا أنَّ مرجعيتها هي العائلة الواسعة الكبيرة الحاضنة لامتداد الأسرة النووية في المجتمع، ولا تُلغى صبغة القرابة عن أفرادها حتى وإنْ كانوا خارج المحيط القرابيّ، وهذا يؤكده الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ الذي يشير التقديرات المبنية على نتائج مسح القوى العاملة عام 2019 والتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017 إلى انخفاض في متوسط حجم الأسرة في فلسطين مقارنة بعام 2007، حيث انخفض متوسط حجم الأسرة إلى 5.1 فرداً عام 2019 مقارنة بـ 5.8 فرداً عام 2007 (الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ، 2019). وهذا ما تسعى إليه النساء في المجتمع نحو تفضيل الأسرة النووية على حساب الأسرة الممتدة. إنّ الدور الإنجابي للنساء هو الدور الوحيد المعترف به للنساء من قبل الأسرة والمجتمع، فما أن تنتهي مسألة الزواج حتى تبدأ مسألة الإنجاب ثم مسألة إنجاب الذكور وتفضيلهم على إنجاب الإناث، وفي حالة الإناث فعلى النساء أن تبدأ بتهيئة وتنشئة طفلتها لنفس الدور، وهذا الدور يشمل رعاية الأسرة والحفاظ عليها وعلى أعضائها، بما في ذلك إنجاب ورعاية الأطفال، وتحضير الطعام، والتسوق، والأعمال المنزلية، والعناية بصحة العائلة (مركز شؤون المرأة، 2006).

في حين أن الإنجاب بصفة عامة والذي يجمع بين الذكور والإناث يعطى سلطة أكبر داخل الأسرة، وإن كان أيضاً ترجح العلاقة بين إنجاب الذكور واتخاذ القرار أعلى منها في حالة العلاقة بين إنجاب الإناث واتخاذ القرار.

وتشير مناقشات جماعات المناقشة المركزة إلى أن تعليم المرأة يلعب دوراً هاماً في تحديد حجم الأسرة والرغبة في الأسرة صغيرة الحجم "النووية"، وأن النساء المتعلمات لا تنفي أن كثرة الإنجاب تزيد من مسؤولياتها، حيث إن هناك علاقة واضحة بين العمل وحجم الأسرة فنجد أن المرأة العاملة تفضل الأسرة صغيرة الحجم.

ومن خلال السابق هذا لا يقتصر التحكم في حرية المرأة على عدم إنجابها فحسب، فإذا كان الإنجاب يدعم المرأة داخل الأسرة ويكسبها قوة في اتخاذ القرار، إلا أن مجرد إنجابها في حد ذاته غير كافٍ لمنحها قدرة اتخاذ القرار، الأمر يتوقف على كونها منجبة للذكور أو الإناث. وفي ذلك يُشير" (إبراهيم، 1996) " في دراسته عن الإنجاب والمأثورات الشعبية، إلى أن الذكور من أكبر دعائم التماسك بين الزوجين، فالمرأة المنجبة للذكور تكون قد حققت ما هو مطلوب منها، ومن ثَمّ تتوقع أن تكون عند حسن الظن بها، وتنال التقدير سواء من الزوج أو أهله، وذلك بخلاف المنجبة للإناث.

رابعاً– قرار ارتداء الحجاب:

إن مسألة ارتداء الحجاب من الأمور المتصلة بالدين الإسلامي وعادات وتقاليد المجتمع الفلسطيني، وهي من المسائل التي يصعب على المرأة الفلسطينية أن تتحداها أو حتى يكون لها رأي فيها، ومعنى ذلك أنها ضعيفة من حق اتخاذ القرار فيما يتعلق بارتداء الحجاب أو الجلباب قبل زواجها من قبل الأب والأخ، ومن الزوج بعد الزواج، غير أنه مع ذلك هناك اتجاه متنامٍ يدعو لاختيار الشكل الملائم لتحجب المرأة بما يتسق في النهاية مع التعاليم الإسلامية وشروط التحجب التي نصت عليها الشريعة.

لذلك أظهرت الدراسة أن المرأة ذاتها ترى أن ارتداء الحجاب من الأصول الدينية والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني، وترى أيضاً أن المرأة غير المحجبة شاذة اجتماعياً، وتقول الحالة: "أنا أكيد بحب ألبس الحجاب واللبس المستور سواء كان عباية أو جلباب مشان أكيد عفة وسترة ومن أساسيات الدين الإسلامي، وعمر جوزي ما يعترض على الحجاب لأن إحنا بطبيعتنا مجتمع إسلامي وحتى أي وحدة ما بتلبس الحجاب أو بتكون لابسة مستور كل الناس بتتكلم عليها وبتكون سيرتها على كل لسان". وقد أظهرت جماعات المناقشة المركزة في موضوع ارتداء الحجاب أن المرأة الفلسطينية ليس لها قدرة على عدم اتخاذ قرار ارتداء الحجاب، لأن الدين الإسلامي يلعب دوراً مهماً بهذه القضية، هذا ما تؤكده دراسة "(عثمان، 2002)" في أن الزي يعد خطاباً ثقافيّاً مهماً يجسد الثقافة ويعبر عن رموزها، فالزي يعكس أخلاقيات المجتمع وقيمه السائدة، خاصة ما يتعلق منها بالاحتشام والتخفي أو الاحتشام.

وعلى الرغم مما تقدم فقد بينت الدراسة أن هناك اتجاهاً يؤيد عدم ارتداء الحجاب لكن ما زال بنسبة محدودة، إذ إن النساء أنفسهن يفضلن العباءة والحجاب، غير أن ارتداء الحجاب أو العباءة لا يعني لدى البعض درجة عالية في التدين، فقد ترتديه المرأة تحت ضغط العادات والتقاليد التي يفرضها الواقع الثقافي، أو لأن الزوج يفرضه على الزوجة، ومعنى ذلك أن حرية اتخاذ القرار لدى المرأة الفلسطينية من حيث ارتداء الحجاب أو العباءة والجلباب لا تمثل مشكلة إلا عند نسبة محدودة، وهنَّ اللَّاتِي يرغبن في عدم ارتداء الحجاب، فالطبيعي أنها تكون محجبة طبقا للعادات، ولكن في حالات نادرة يجد الزوج ضرورة في فرضه على زوجته التي لا ترغب في ارتدائه.

أما الزوجة في حالة فرض العباءة فإنها لا تملك حرية الاعتراض، ليتضح أنها تطيع أمر الزوج وتحاول إقناعه، وهذا يوضح أنها مسلوبة الحق في اتخاذ القرار في هذا الشأن، ولعل هذا ما تؤكده دراسة الحالات، حيث تذكر الحالة:" بصراحة أنا بفضل الحجاب وأي لبس بس يكون مستور ما بحب لبس العباية لأن جوزي هيك بده البس العباية والجلباب، في حاجات كثيرة مستورة على الموضة غير العباية والجلباب"، وهذا ما دلت به مناقشات جماعات المناقشة المركزة أن العادات والتقاليد تلعب دوراً أيضاً في منع المرأة من عدم ارتداء الحجاب أو الملابس المستورة، وهذا يبين أن الحجاب من الأمور المفضلة داخل مجتمع الدراسة.

ومن خلال السابق فيما يخص شكل الملبس وضحت الدراسة أنه واجب على الإناث ارتداء الملابس التي لا تحدد الملامح الأنثوية للجسم، فلابد أن تكون طويلة لا تظهر جسم المرأة، وأن تغطيها كاملة، ويرجع تفضيل هذا الشكل من الملابس، من منطلقين: ديني وثقافي يرفضان الخروج عن المألوف من الملابس.

خامساً– قرار المطالبة بالميراث:

إن تعليم المرأة وخروجها للعمل يسهم في معرفتها بحقوقها الشرعية، ويشجعها على المطالبة بحقوقها، كالميراث في ظل الظروف الاقتصادية وضغط متطلبات الحياة، يمثل حصول المرأة على حقها في الميراث شكلاً من أشكال استقلالها الاقتصادي، إلا أن الواقع والموروث الثقافي أعاقا حصول المرأة على حقها في الميراث، لا يعني حصولها كذلك على الحق في اتخاذ أي قرار يخص هذا الميراث؛ ويرجع ذلك إلى أن الثقافة المتمثلة في

العادات والتقاليد تخلق ميكانزمات لتقيد هذا الحق، وتصبح بمقتضى ذلك مكبلة، تواجه صعوبة في إبداء الرأي، ويظل ميراثها في النهاية وديعة لدى الأهل تحت زعم المحافظة عليه.

وتقول الحالة: "ما رضيت آخذ من أهلي ميراث أرض والدي، أصلاً ما عرضوا عليّة كله كان مسجل باسم أخوتي الأولاد(الذكور) لو طلبت حصير مشاكل كلهم حيزعلوا مني، ومش ناقصة مشاكل، الله يسامحهم وخلص". وعلى الرغم مما تقدم فإن الواقع الفعلي يظهر أن المرأة عادة ما تجد ما يحول دون تمتعها بحقوقها في الميراث، وقد أشارت إلى ذلك كل من (شكري، 2003) في دراستها عن "قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع"، و"أميمه أبو الخير" في دراستها عن "المرأة المصرية وإشكالية الاستقلال الذاتي"، من أن المرأة يتم إسقاطها رغماً عنها من حسابات الميراث، ويقوم أبوها أو زوجها أو أخوها بفرض الوصاية عليها، وإجبارها في أغلب الأحوال على التنازل عنه؛ وذلك لأنها من وجهة نظرهم ليست أهلاً لتحمل المسؤولية، كما يغلّفون رؤيتهم هذه ببعض من القيم، ولعل في مقدمتها المحافظة على حقها في الميراث.

والجدير بالذكر أن موقف الرجل من ميراث المرأة يتوقف على صلة القرابة بينهما (المرأة / الرجل)، فهناك تناقض شديد في هذه القضية، فمثلاً بالنسبة للزوجة يقف الزوج بجوارها ويساندها في الخفاء وبأساليب شتى من أجل أن تحصل على حقها في الميراث، وبالطبع فإن الدافع وراء ذلك هو الاستفادة؛ لأن المردود المادي عائدٌ عليه. وتقول الحالة: "لما طلبت حصتي في دار أهلي بصراحة كان جوزي يدعمني وقوى نفسي، ما كان عندي الجراءة أطلب من أهلي حصتي في الدار، ولكن أخذت نصيبي صح قليل ولكن أخذته".

كذلك الأمر بالنسبة لميراث الابنة من زوجها (بعد وفاته)، فإن الرجل (الأب) يعلن العداء مع أهل الزوج بغرض الحصول على حقوق ابنته التي أقرها الشرع، وبالطبع فإن الدافع وراء ذلك هو الاستفادة العائدة عليه أيضاً، وإن لم يظهر ذلك للآخرين، وكذلك الأمر بالنسبة لميراث الأم من أهلها (الأخوال)، ولكن الأمر يختلف تماماً حينما تطالب الأخت بميراثها من أبيها، فيكون الأمر مختلفاً عن الأشكال السابقة، والتي تكون فيها الاستفادة للرجل سواء أب أو زوج، فهنا سوف تكون الاستفادة عائدة على (زوج الأخت)، مما ينقص من ممتلكاته أو ما استحوذ عليه عن طريق ميراث الأب سواء كان ذلك بالشرع أو مخالفاً له.

وتقول الحالة: " طلع لي قطعة أرض ورثتها من أخواتي الذكور لما مات أبوي، وبعد محاولات كثيرة حتى قدرت أخذ جزء من حصتي بعد شكاوى المحاكم، وأخذت حصتي ولكن في النهاية باعتها لإخوتي بالسعر اللي هم بدهم إياه يعني على الفاضي كل التعب في المحاكم،". علماً بأن هذا الجانب وضحته مناقشات جماعات المناقشة المركزة في قضية ميراث المرأة، والتي تعد تجسيداً للتمييز بينها وبين الذكر، فهي في أغلب الأحوال لا تحصل عليه من الأساس ليحق لها التصرف فيه، وإذا حصلت عليه فيكون الفتات بالنسبة لحقها الشرعي.

وهناك حالات تخاف من إفساد علاقتها بإخوتها وأقاربها حيث لعبت التقاليد دوراً في بث الاعتقاد بأن مطالبة المرأة بميراثها يسهم في إفساد علاقتها بإخوتها، لأنها ستقطع علاقتها بهم بمجرد مطالبتها بذلك الحق؛ ولذلك تفضل التنازل عن حقها تفادياً لهذه المقاطعة. ويتضح من ذلك أن المرأة لديها القدرة على اتخاذ القرار، ولكنها تتراجع عن اتخاذه مراعاة للعلاقة الأسرية. تقول الحالة: "هو صحيح الشرع والقانون أعطى المرا حقها بس أنا مرضيتش آخذ من اخواتي حصتي في الميراث مشان ما أخسرهم ويحصل مشاكل معهم مع أهل جوزي وأولادي، وغير هيك كمان كلام الناس كثير في هالقصة حيقولوا باعت أهلها مشان كم متر من الأرض خلينا حبايب بدون ميراث".

سادساً– قرار العناية بالنفس "الزينة":

تعد العناية بالنفس من الموضوعات التي تمس حياة المرأة الشخصية، ومن الأمثلة على ذلك العناية بالمظهر الخارجي كالزينة، وعلى الرغم من تعدد موضوعات العناية بالنفس فإن الدراسة الراهنة حاولت التركيز على المظهر الخارجي للمرأة، ويسهم الوقوف عليه مقدار ما تتمتع به المرأة من القدرة على الاهتمام بذاتها، وخاصة أن هناك اتجاهاً يدعو المرأة للاهتمام بمظهرها الخارجي من: " استخدام أدوات تجميل– جراحات التجميل– اللجوء إلى أنظمة غذائية للحصول على جسم ممشوق". وهناك اتجاه آخر يدعوها إلى عدم الاهتمام بالزينة باعتبارها نوعا من التبرج.

وفي إطار محاولة الدراسة رؤية قدرة المرأة المتعلمة ومشاركتها في اتخاذ القرارات الذاتية يتمثل في مجتمع الدراسة المؤيد والمعارض، أي وجود رؤى مناقضة لتلك الرؤى المعاصرة، وهي الرؤية التقليدية التي يساندها كل من الدين والموروث الثقافي من العادات والتقاليد التي شكلتها أنظمة المعاني الخاصة بالمرأة، والتي تذهب إلى استهجان التزين للمرأة وتأييدها للحجاب، حتى تستر هذا الجسد، وترى ضرورة إخفائه تحت ألف غطاء وغطاء.

وفي ضوء ذلك حاولت الدراسة الراهنة التعرف على قدرة المرأة العاملة على المشاركة في اتخاذ قرار يخص ذاتها وذلك فيما يتعلق بمظهرها، وإلى أي مدى تتأثر تلك الحرية بأي من الرؤيتين، وللوصول إلى ذلك اتخذت الدراسة زينة المرأة كمحدد لرؤية هذه القدرة التي تمثلت في الآتي: –

الزينة:

حاولت الدراسة الراهنة في ضوء هاتين الرؤيتين المؤيدة والمعارضة، التعرف على نظرة أبناء مجتمع الدراسة لزينة المرأة، وأهم الحدود المفروضة على تزينها، حيث ارتبطت الزينة بفكرة الجمال، خاصة أن هناك تصورات شائعة في مختلف الثقافات عن الجمال والمظهر الخارجي، هذا يسهم في تغيير نظرة البعض تجاه البعض الآخر، وبصفه خاصة بالنسبة للمرأة؛ نظراً لأن فكرة الجمال والزينة ترتبط بالأنوثة التي عادة ما تميل إلى تحسين مظهرها؛ لأنه أمر متوقع ومطلوب منها (ريتا فريدمان، 2003).

أ– النظر لزينة المرأة:

كشفت الدراسة عن تأييد بعض من الذكور والإناث لزينة المرأة، وعلى الرغم من أنهم لا يرفضون عناية المرأة بنفسها، فإنهم يرون ذلك لابد أن يتم في حدود المعقول والمقبول الذي يقره لها كل من العرف والدين، وإن المبالغة في إظهار هذه الزينة يعد خرقاً للمسموح به لها وفقاً للنمط المثالي، ومن ثم تصبح بذلك تعبيراً عن الحرية الزائدة التي يرفضها المجتمع. وتقول الحالة: "أنا باستخدام أدوات التجميل باستمرار ولكن بالمعقول بما يناسب عمري ووضعي". وتبين الحالة:" الواحدة بتحط مكياجات عادي وخاصة لما تطلع بره أو يكون في مناسبات أعراس وأعياد، ولكن ما يكون المكياج لافت للنظر حتى جوزي ما بخليني أطلع وأنا حاطة مكياج كثير"، وهذا ما أكدته مناقشات جماعات المناقشة المركزة في فقرات الدراسة: أن حدود الزينة يستمد من النظرة التقليدية لأبناء مجتمع الدراسة.

وإلى جانب ما تقدم فقد أظهرت الدراسة أن هناك آراء آخري لا تتفق مع الآراء السابقة حيث تقول الحالة:" لازم يكون المكياج معقول وما يكون كثير لافت للنظر، وبعد هيك بكون عيب". وهذا أوضحته جماعات المناقشة المركزة أن هناك استنكاراً من بعض أفراد مجتمع الدراسة لزينة المرأة المبالغ فيها.

ب– حدود التزين:

أوضحت حالات الدراسة الميدانية أن نظرة أبناء المجتمع لزينة المرأة تضع حدوداً لما ينبغي أن تكون عليه هذه الزينة، فقد بين الواقع أن هناك عدة أسباب ساهمت في تشكيل تلك الحدود، من أهمها:

المرجعية الدينية: بينت حالات مجتمع الدراسة إن الحدود الخاصة بزينة المرأة تتبع من رؤاهم الدينية، ويسترشدون في ذلك بقوله تعالي: (وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ) (سورة الأحزاب، الآية 33). وفي ذلك تقول الحالة: "لما البنت تكشف مفاتنها، وتحط مكياج بيكون حاجة ما بترضي الله والناس". وهذا يوضح أن الموروث الثقافي والجانب الديني يلعبان دوراً في تحديد الإسراف في الزينة في مجتمع الدراسة.

الوضع الاقتصادي: كشفت حالات الدراسة إن المرأة في الطبقة البسيطة تعاني من سوء الحالة الاقتصادية، وهو ما ساهم في تشكيل تلك الحدود، مما يمكن أن نعدها حدوداً مفروضة عليها، فالمرأة داخل هذه الطبقة لا تتوفر لها فرصة لشراء أي من أدوات الزينة؛ ويرجع ذلك لتعدد بنود الإنفاق الأخرى للأسرة. وتقول الحالة: "أنا ما بفكر كثير في موضوع المكياجات، أنا بهتم في شغلي وأحافظ على مصارية حتى أقدر أعيش أنا وجوزي وأولادي".

التنشئة الاجتماعية: بينت حالات الدراسة إن عملية التنشئة الاجتماعية تبدأ عند الفتاة منذ طفولتها على ما ينبغي أن يكون عليه سلوكها، فالزينة واستخدام أدواتها أمر يواجه صعوبة عليها حتى زواجها عند بعض الأسر، ومن ثم تنشأ على ذلك فلا تحاول الإسراف والمبالغة في تزينها، وعن ذلك تتحدث حالات الدراسة فتقول الحالة: "البنات وهن صغار بيحبن يقلدن أمهاتهن، مشان هيك لازم على الأم إنها تعرفهن الصح من الغلط".

الفروق العمرية: أظهرت حالات الدراسة إن النظرة التقليدية حداً فاصلاً للتزين تبعاً للفروق العمرية، حيث تسمح به المرأة الكبيرة وترى أن يبدأ بعد الزواج، وعلى الرغم من ذلك فلا بد أن يكون له وضع محدد فلا يكون بصورة مبالغ فيها، بينما لا تسمح به للفتيات الصغيرات إلى ما قبل الزواج، وفي ذلك تشير الحالة إلى قول أسرتها لها:"وأنتي لسا صغيرة وما بينفع تطلعي وأنتي حاطة مكياج".

ويتضح مما سبق أن الزينة لدى الإناث داخل مجتمع الدراسة لا تعني استخدام أدوات الزينة لإرضاء ذاتها بقدر زينتها لإرضاء الآخر، أي أنها تحصر نفسها داخل فلك الرجل، فيحول ذلك دون شعورها بالقدرة على اتخاذ القرار والاستقلالية التي تسعى إليها الاتجاهات الأنثوية، وهو ما تؤكده النظرة التقليدية نحو المرأة، وعكس ذلك ما ذهبت إليه الاتجاهات النسوية من ضرورة التخلي عن نظرة أن الإنسانية تتعلق بالذكر وليس الأنثى، وأن الرجل هو الذي يعطي المرأة وجودها وماهيتها، هذا وقد اتجهت الدراسة إلى محاولة رؤية أهم المحددات التي يضعها مجتمع الدراسة على زينة المرأة، حيث كشفت الدراسة الميدانية عن أن تلك المحددات تتدرج ما بين الشدة واللين في بعض الأحيان، ويظهر ذلك فيما تستخدمه المرأة من أدوات للزينة:

سابعاً– قرار المرأة في الترفيه:

يعد الترفيه من الأنشطة التي تمارس وقت الفراغ، والتي تبتعد عن تلك الأنشطة الروتينية اليومية؛ وذلك لأن وقت الفراغ يعني لدى الكثيرين التحرر من التزامات العمل وواجباته، في حين يعتبره البعض الأخر إشباعاً لحاجات عضوية أو حالة من حالات الهدوء والسكينة، كما يرتبط وقت الفراغ بالوقت الحر وهو الوقت الذي نستخدمه بالطريقة التي تحلو لنا ووفقاً لاختيارنا، ويظهر لنا من خلال ذلك أن حرية الاختيار في قضاء وقت الفراغ ليست أمراً مرهوناً بشخص معين، وإنما هي حق ممنوح للمرأة والرجل.

وانطلاقًا من ذلك حاولت الدراسة الراهنة التعرف على مقدار مشاركة المرأة المتعلمة العاملة وقرارها في الترفيه والتمتع بوقتها، وكشف الواقع الفعلي عن وجود وجهة نظر لأبناء مجتمع الدراسة الذكور والإناث فيما يخص قدرة المرأة المتعلمة العاملة في اتخاذ قرار الترفيه، فجاءت إحداهما معارضة والأخرى مؤيدة، وهي على النحو التالي:

كشفت الدراسة عن أنه عندما تحصل المرأة على القدرة والتصرف والتحكم في الأمور المالية يمنحها ذلك الحرية في اتخاذ القرار بالترويح عن نفسها، والتمتع بوقتها كالخروج وشراء الملابس أو احتياجاتها الشخصية، وفي ذلك تقول الحالة: "مشان أنا اللي متحكمة في المصاري وين بدي أروح بروح وبحب أخذ الأولاد ونطلع على السوق ونطش، ما بخليهم ينحرمه من حاجة نفسهم فيها".

كما ذكرت بعض الحالات أهمية الخروج للتنزه أو الإعداد للرحالات كنوع من التغيير، وفي ذلك تقول الحالة: "التغير حلو، عشان هيك إحنا والقرايب بنحب نتلملم ونطلع يا على الشاليه أو على البحر ونقضي اليوم هناك، بس هذا مش على طول يعني"، ويتم ذلك في أغلب الأحيان بالاتفاق مع الأهل والأقارب والجيران.

1– أنشطة الترفيه:

تتناول الفقرات التالية الأنشطة التي تمارس بغرض الترفيه، ومقدار المشاركة التي تمنح للمرأة لممارسة هذا النشاط، سواء كان ذلك النشاط يتم بشكل يوميّ أو غير يوميّ، أسبوعيّ، أو شهريّ، وأحياناً أخرى بشكل سنوي، وتحاول الفقرات التالية تناول ذلك حسب طبيعة تلك الأنشطة والمتغيرات التي تلعب دوراً في ذلك.

أ. أنشطة الترفيه اليومية:

أنشطة الترفيه اليومية هي تلك الأنشطة التي تمارس بشكل يومي، سواء كانت في الفقرات الصباحية أو المسائية، ويمكن حصر أهم هذه الأنشطة في الراحة والاسترخاء، ومشاهدة التلفزيون، أو مواقع التواصل الاجتماعي.

والمقصود بالراحة والاسترخاء الوقت الذي يخصص للانفراد بالنفس، وذلك للتخفيف من حدة المسؤوليات والأعمال الروتينية اليومية التي تقوم بها المرأة، وتقول الحالة: "الراحة هذه مش مكتوبة عند النسوان، عشان دايما مفيش وقت ليها تعمل فيه حاجة"، كشف واقع مجتمع الدراسة عن النساء لا يخصصن وقتاً للراحة والاسترخاء، بل تفضل استخدام وقتها في أداء أنشطة أخرى، وتقول الحالة: "الواحدة ما تقدر تقعد شوية لحالها،

عشان مفيش فضاوة طول اليوم"، وذلك لأن يوم المرأة عادة ما يكون مشحوناً بالأعمال المختلفة كالأعمال المنزلية أو الأعمال التي تقوم بها خارج المنزل. وفي ضوء تلك الرؤى حول استخدام المرأة لوقتها في الراحة والاسترخاء.

أما بخصوص الاطلاع على مواقع التواصل الاجتماعي أو مشاهدة التلفزيون أو استخدام تكنولوجيا الاتصالات باستخدام أجهزة مختلفة، فهي من الأنشطة التي لا يخصص لها وقت يوميّاً من أفراد الأسرة كلها، إلا أن الوقت التي تخصصه المرأة لاطلاعها يختلف نوعا ما عن باقي أفراد الأسرة، فإن أقوال حالات الدراسة من الإناث قد أكدت أن الاطلاع على مواقع التواصل الاجتماعي لا تمارس كنوع من الترويح، وكذلك لا يرتبط بشكل أساسي بأوقات فراغهن، وإنما تتم المشاهدة أو السماع من ربة المنزل للتخلص من الملل والرتابة التي قد تفرضها عليها الأعمال المنزلية، وبالتالي فهو يعد وسيلة لتخفيف عبء العمل المنزلي، وفي ضوء ذلك فإن المرأة لا تخصص وقتاً محدداً لمشاهدة الهاتف، فتقول الحالة :"بشوف التلفزيون أو الجوال لما بكون فاضية".

أما فيما يخص قدرة الإناث على اتخاذ القرار داخل مجتمع الدراسة باستعمال تكنولوجيا الاتصالات باستخدام أجهزة مختلفة، مثل الهاتف، يتضح هذا في أكثر الأنشطة التي تستطيع المرأة اتخاذ القرار في ممارستها، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها: إنها نشاط ترويحي يتم داخل المنزل.

ب– أنشطة الترفيه غير اليومية:

تضم أنشطة الترفيه غير اليومية تلك الأنشطة التي لا تمارس بشكل يومي وإنما على فترات غير محددة، قد تكون أسبوعية أو شهرية أو سنوية، ومن أمثلة هذه الأنشطة: زيارة الأصدقاء– زيارة الأهل والأقارب— زيارة الجيران – ممارسة الرياضة، ويمكن ذكرها في الآتي:

– قرار زيارة الأهل والأقارب:

تمثل زيارة الأهل والأقارب من الأنشطة التي تتم وقت الفراغ، والتي تحصل المرأة بمقتضاها على بعض الترفيه، وأحياناً تتم بشكل أسبوعي وأحياناً شهري إذا كان هناك تقارب في أماكن السكن بين الأهل والأقارب، وفي ذلك تقول الحالة: "لما بدي أروح على أهلي في مناسبات العيد أو غير هيك بدي أشوفهم، أكيد يعني لازم أشاور جوزي مشان يعرف وين أنا رايحة، وزيارة أهلي وقرايبي بتكون ترفيه عن حالها وبتغير جو كمان". ويتضح أن التماسك الاجتماعي، والتضامن على مستوى الجماعات الأولية ممثلة في الأسرة النووية والممتدة، والجماعة القرابية، فعلى مستوى الأسرة النووية تتجلي الروابط الأسرية والتدعيم المتبادل بين أعضاء الأسرة في كل الظروف.

تؤكد ذلك الحالة: "إذا بدي أروح على أهلي لازم أقله ضروري وما بقدر أخرج من الدار بدون ما أقله إلا إذا صار أمر ضروري طارئ". وقدمت مناقشات جماعات المناقشة المركزة في هذه الموضوع: إن قدرة المرأة في اتخاذ قرار زيارة أهلها بدون علم زوجها يعرضها للمساءلة أو للمشكلات دون إذنه.

– قرار زيارة الأصدقاء:

تعد زيارة الأصدقاء داخل مجتمع الدراسة بالنسبة للمرأة من أكثر الأنشطة الترفيهية، تستطيع المرأة اتخاذ قرار زيارتها لصديقتها ولكن بعد استئذان زوجها، ومن الممكن أن يتدخل الزوج في تحديد الفترة الزمنية التي تقضيها المرأة.

وتقول الحالة " أنا لازم استأذن جوزي لما بدي اطلع على صاحباتي وأزورهم" وهذا ما أكدته الحالة بوجوب الاستئذان للزوج قبل زيارة الأقارب والأصحاب والجيران لها في المنزل، ولو أرادت الزوجة زيارة أهلها أو أقاربها فإنها يجب أن تستأذن زوجها ولا تستطيع الذهاب دون إذن زوجها، وهذا يمكن أن يوضح لنا أن المرأة في حالة خروجها للزيارة يجب عليها الاستئذان.

وينبغي القول إنه في حالة رفض الزوج زيارة الزوجة لأهلها أو جيرانها وأصدقائها فأنها تحاول إقناعه أو تذهب لزيارتهم وإن كانت غير راضية، أو ترضى بالأمر الواقع، أو تزورهم رغم إرادته، وهذا ما يشير إلى أنه في حالة رفض الزوج لا تستطيع الزوجة مخالفة رأيه.

– قرار زيارة الجيران:

أوضحت الدراسة أن التزاور بين الجيران بصورة غير منتظمة أو أسبوعية، يرجع ذلك إلى ما تفرضه الطبيعة الايكولوجية للمكان من تقارب بين أماكن السكن مما أسهم بشكل واضح في توطيد علاقات الجيرة.

وتقول الحالة بقولها: "لازم المرأة تلتزم بالعادات والتقاليد والشرع الإسلامي تبعنا، يعني إذا هي بدها تزور جيرانها لازم يكون جوزها عارف"، وهذا ما وضحته جماعات المناقشة المركزة في أن المرأة تذهب إلى زيارة جيرانها وصديقاتها وأهلها بعد استئذان زوجها.

ويشير "جوردون مارشال" في موسوعة علم الاجتماع أن النشاط الأكثر بروزاً بالنسبة للمرأة في حالة نقص الإمكانات المادية، وانخفاض مستوى الوعي، هو جلسات الدردشة والنميمة التي عادة ما يتم فيها تبادل أخبار الناس، وكذلك الشكوى أو الفضفضة من الآلام التي لا تستطيع المرأة أن تبوح بها لأفراد أسرتها (جوردان مارشال، م2، 2000).

– قرار ممارسة الرياضة:

تعد الرياضة من أهم الأنشطة الترفيهية التي تسعى الاتجاهات النسوية إلى المشاركة فيها على قدم المساواة مع الرجل، حيث اقتحمت المرأة سوق العمل والملاعب في ظروف مشاهبة للظروف التي يمر بها الرجال في مثل هذا المقام، وتقول الحالة: "أنا بلعب رياضة في الأسبوع ثلاث مرات". تفرض المرأة نفسها في المجالات الثقافية والرياضية وأصبحت ذات طابع تنافسي مع الرجل، تثير الفضول العام، لكن المرأة تحتاج إلى أن تتحلى بالقوة والصبر والصلابة لكي تنجح في ممارسة أنشطة الرياضية، حيث إنه عندما قبل المجتمع أن تقوم المرأة ببعض أنواع الرياضة. فإنه عليها أن تبرهن قوتها وصبرها وصلابتها .

III– النتائج ومناقشتها :

1. أسفرتْ نتائج الدراسة عن أن التعليم يساهم في قدرة المرأة الفلسطينية على استقلاليتها وحريتها، ويفسح لها المجال في أن تكوّن لها مكاناً اجتماعياً، ويعطيها القدرة على اتخاذ قرار الخروج للعمل.

2. أظهرت النتائج أنَّ المرأة تجد صعوبة عند اختيار شريك الحياة؛ وذلك لأنَّ العادات والتقاليد والقيم الموروثة تلعب دوراً مهمًا في الحد من عملية الاختيار، هذا بالإضافة إلى الأسرة التي يكون لها الأولوية في عملية اختيار شريك الحياة.

3. أكدت النتائج أنَّ الاتجاه الاجتماعي العام يفرض على المرأة في جميع المستويات ارتداء الحجاب، وتجد صعوبة في اتخاذ القرار بشأن ذلك؛ لأن الدين والعادات يلعبون الدور الأساسي في قدرة المرأة على اتخاذ قراراتها المتعلقة مثلا في ارتداء الحجاب والتمسك به.

4. بينت النتائج أنَّ قرار الإنجاب داخل الأسرة لا يؤخذ بأسلوب تنظيم الأسرة، في بداية الحياة الزوجية، غير أنه في حالة عدم الإنجاب أو إنجاب الإناث فقط يتدخل الزوج من أجل مزيد من الإنجاب حتى تنجب الذكر؛ لأنه يعد علامة واضحة لرجولة الرجل في المجتمع ومصدر قوة وعزوة لأسرته، وأكدت النتائج إنجاب الذكور يعطي المرأة المتعلمة القدرة على اتخاذ القرار، إذ توصلت إلى أن وجود الأطفال وعددهم يلعب دوراً مؤثراً في عملية اتخاذ القرار ونوعيته، حيث تتميز أسرة عن أخرى بعدد الأبناء الذكور فيها، غير أن واقع دراسة الحالة تبين أن إنجاب الأطفال والذكور بصفة خاصة، له دور مؤثر في زيادة قوة المرأة داخل الأسرة، ولكون الباحثان أفراداً من المجتمع، فمن الملاحظات الواضحة له أن هناك رغبة كبيرة لدى المرأة في الإنجاب، ولكنها لا تهدف من وراء ذلك إلى تحقيق مزيد من القدرة على اتخاذ القرار بقدر ما تهدف إلى الاطمئنان على حياتها مع زوجها، واستمرار اسم العائلة بالنسبة للزوج بإنجاب الذكور، وضمان حقوق الميراث لأبنائه الذكور، كما أوضحت النتائج أهمية العيش في أُسرة نووية، وأنَّ الأسرة تتجه حديثاً من النمط الأسريّ الممتد إلى النمط الأسريّ النوويّ لأنَّ هذا النمط يتلاءم مع أكثر متطلبات الحياة الحضرية وخاصة الحراك الاجتماعيّ والحرية المجتمعيّة، حيث تقيد الالتزامات القرابيّة الممتدة الفرد، وتصرف جهوده عن الاهتمام بتحسين أحواله وظروف معيشته في المجتمع.

5. وضحت النتائج أن المرأة تعاني من عدم المساواة بينها وبين الرجل في الميراث مع أن كلا له ذمة مالية مستقلة، كما أن الأخ لا يساند أخته ماديّاً في حالة وفاة أبيها أو وليها، ويعتبر من الأمور الدينية، يجب ألا تكون موضع مناقشة، وأن ما يشرعه الدين هو أفضل من أي تأويل.

6. توصلت النتائج إلى أن المرأة لا تستطيع اتخاذ قرار العناية بالنفس (الزينة) ويرجع ذلك إلى الرؤى التقليدية التي يدعمها كل من الدين والعادات والتقاليد، حيث يدعو المرأة إلى عدم الإسراف في الزينة، وذلك لأن المبالغة في الزينة تعني الخروج عن المعايير والقيم التي يضعها المجتمع للمرأة.

7. بينت النتائج فيما يخص قرار حرية المرأة في الترفيه الذي تمارسه وقت الفراغ بأن المرأة عندها القدرة على اتخاذ القرار فيما يخص مشاهدة الهاتف النقال؛ وذلك لأنه نشاط ترويحي يتم داخل المنزل، لا يستدعي الأمر خروج المرأة من المنزل، فهو نشاط تستطيع القيام به دون قيود أو شروط محددة، أما فيما يخص زيارة المرأة لأهلها وأقاربها وجيرانها بالإضافة إلى صديقاتها توصلت إلى أن المرأة المتعلمة عندما تذهب لزيارة أهلها أو جيرانها وصديقاتها تعلم زوجها مسبقاً، وقد تواجه صعوبة في أن تملك اتخاذ القرار بهذا الشأن، وذلك لتأثير المرجعية الدينية في الرؤية لترفيه المرأة، حيث توجههم إلى أن ممارسة المرأة لبعض أنشطة الترفيه قد تضعها داخل إطار الحلال والحرام.

IV- الخلاصة:

من خلال ما سبق يمكن القول : إنَّ التعليم له دوره في قدرة المرأة الفلسطينية على اتخاذ القرارات الذاتية، وأدّى إلى مساهمته في اتخاذ قراراها بالخروج للعمل، وقدرتها على اتخاذ قرار اختيار شريك الحياة، و أعطاها قدرة على اتخاذ قرار الإنجاب، كما ساعدها في اتخاذ قرار ارتداء الحجاب، وساعدها أيضاً في اتخاذ قرار المطالبة بالميراث، و على اتخاذ قرار العناية بالنفس (الزينة)، و على اتخاذ قرار الحرية في الترفيه، وفي ضوء النتائج لا بدَّ من الاهتمام بأخذ الإجراءات اللازمة لحصول المرأة على حقها في التعليم حتى تتمكن من اتخاذ القرارات في المجتمع الفلسطينيّ.

- الإحالات والمراجع:

1. إبراهيم، محمّد عبد السلام، (1996) الإنجاب والمأثورات الشعبية، دراسة عن محافظة الشرقية، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية الاجتماعية.
2. أبو الخير، أميمة (2007): المرأة المصرية، إشكالية الاستقلال الذاتي، منشور في، أحمد زايد، أحمد مجدي حجازي، الأسرة المصرية وتحديات العولمة، أعمال الندوة السنوية التاسعة
3. أبو عدوان، سائد (2013). دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية: الضفة الغربية كحالة دراسة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية. نابلس، فلسطين، ص 91.
4. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الذي اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 180/34 المؤرخ في 18 كانون الأول/ديسمبر 1979، وكان تاريخ بدء النفاذ: 3 أيلول/سبتمبر 1981، وفقا لأحكام المادة 27 (1)
5. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وثيقة تاريخية هامة في تاريخ حقوق الإنسان صاغه ممثلون من مختلف الخلفيات القانونية والثقافية من جميع أنحاء العالم، واعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1948 بموجب القرار 217 ألف بوصفه أنه المعيار المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم، وهو يحدد، وللمرة الأولى، حقوق الإنسان الأساسية التي يتعين حمايتها عالمياً.
6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2019) التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017: ملخص النتائج النهائية للتعداد، محافظة شمال غزة، رام الله، فلسطين.
7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2021) التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، رام الله، فلسطين.
8. جوون سكوت وجوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، المجلد الثاني، ترجمة محمّد الجوهري وآخرين، المركز القومي للترجمة، الطبعة الثانية، 2011.
9. حسن، فاطمة أحمد، (2019). دراسة مقارنة لقياس العائد على التعليم دراسة حالة كلا من مصر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000- 2017، كمؤشر لتقييم الاستثمار في رأس المال البشري في البلدين، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، العدد7، فبراير، 2019، ص205.
10. حسين عبد الله سعد وليلى أحمد قنن (2019) دور مؤسسات التعليم العالي في تمكين المرأة من ممارسة دورها في المجتمع الفلسطيني" ورقةٌ علميَّةٌ محكَّمَةٌ مقدَّمةٌ إلى المؤتَمرِ العِلْمِي الدَّولي" المرأة والتعليم العَالي" مركز دراساتِ المرأةِ/ الجامعة الإسلامية غزةِ/ فلسطين
11. خير، النور عبد الرحمن محمّد (2015) قسم أصول التربية، كلية التربية جامعة بحرى التحديات التي تواجه تعليم المرأة من منظور الفكر التربوي الإسلامي المعاصر مجلة كلية التربية. ع. 9، س. 7، ديسمبر 2015
12. الدراغمة، تمام. (2014). فاعلية التدريب المقدّم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً من وجهة نظر المستفيدات أنفسهنّ، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
13. ريتا فريدمان، أسطورة المرأة، (ترجمة) أحمد الشامي، منشور في طيبة، مجلة نسوية نظرية، العدد الثالث، مايو 2003.
14. شكري، علياء (2003) قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع، دراسة للثبات والتغير الاجتماعي والثقافي.
15. عثمان، سعاد (2002) المرأة في الدراسات الأنثروبولوجية في المرأة وقضايا المجتمع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2002.

16. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 كانون الأول/ديسمبر 1966، وكان تاريخ النفاذ:3 كانون الثاني/ يناير 1976، وفقاً للمادة 27.
17. العودة، إبتسام بنت عبد الكريم. (2018) أثر تعليم المرأة وعملها على بيئتها الأسرية والاجتماعية، أصول التربية، قسم سياسات تربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود. مجلة البحث العلمي في التربية. ع. 19، ج. 2، 2018
18. كسبه، قدري. (2013). منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ص 112.
19. الكفارنة، شادي وحمدان، بدر (2020) التعليم وأثره على بطالة النساء في فلسطين، بحث مقدم للمؤتمر الدولي المغاربي الأول لمستجدات التنمية المستدامة، والذي عُقد خلال الفترة من 12 إلى 16 مارس بالجمهورية التونسية، بالتعاون مع جامعة الزاوية لليبيا، مارس 2021.
20. محمد عبد السلام (1996)، الإنجاب والمأثورات الشعبية، دراسة عن محافظة الشرقية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية الاجتماعية، الطبعة الأولى.
21. المناصير، دعاء سعيد (2017). أثر عدم ربط مخرجات التعليم في سوق العمل الأردني على مستوى البطالة للفترة الزمنية (2000-2016)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم اقتصاديات المال والأعمال، جامعة آل البت، الأردن.

- ملاحق :

بسم الله الرحمن الرحيم

ملحق رقم (1)

دليل مقابلة جماعات المناقشة المركزة بعنوان:

تعليم المرأة ودوره في اتخاذ القرارات الذاتية

مقابلة المجموعات المركزة رقم: ( ) التاريخ:

أولاً: بيانات المجموعات

1. ميسر/ة المجموعة المركزة:
2. مدون/ة الملاحظات:
3. المنطقة الجغرافية:
4. عدد المشاركات:
5. الفئة العمرية للمشاركات:

الباحثان

د. رسمي محمد حسان

د. شادي رمضان الكفارنة

2022

ثانياً: الأسئلة:

1. إلى أي مدى يساهم التعليم في قدرة المرأة على اتخاذ قرار الخروج للعمل؟
2. ما مدى مساهمة التعليم في قدرة المرأة على اتخاذ قرار اختيار شريك الحياة؟
3. من وجهة نظركنّ: إلى أي مدى يساعد التعليم في قدرة المرأة على اتخاذ قرار الانجاب؟ يُرجى التوضيح
4. إلى أي مدى يساهم التعليم في قدرة المرأة على اتخاذ قرار ارتداء الحجاب؟
5. كيف يساهم التعليم في قدرة المرأة على اتخاذ قرار المطالبة بالميراث؟ يرجى ضرب أمثلة على ذلك إذا أمكن.
6. كيف يساهم التعليم في قدرة المرأة على اتخاذ قرار العناية بالنفس (الزينة) يرجى الشرح.
7. من وجهة نظركنّ: ما مدى مساهمة التعليم في قدرة المرأة على اتخاذ قرار الحرية في الترفيه؟

ملاحظات أساسية عن الحالات:

بسم الله الرحمن الرحيم

ملحق رقم (2)

دليل المقابلة الفردية المعمقة بعنوان:

تعليم المرأة ودوره في اتخاذ القرارات الذاتية

مقابلة رقم: ( ) التاريخ:

أولاً: البيانات الشخصية

1. الاسم اختياري:
2. العمر:
3. النوع الاجتماعي
4. المستوى التعليمي:

الباحثان

د. رسمي محمد حسان

د. شادي رمضان الكفارنة

2022

ثانياً: الأسئلة:

1. من خلال عملكنَ هل يوجد تأثير واضح لتعليم المرأة في اتخاذ قرار الخروج للعمل؟ كيف ذلك إذا أمكن؟
2. هل تعتقدين أن تعليم المرأة يساهم في قدرتها على اتخاذ قرار اختيار شريك الحياة؟ كيف ذلك إذا أمكن؟
3. إلى أي مدى يساعد التعليم في قدرة المرأة على اتخاذ قرار الانجاب؟
4. إلى أي مدى يساهم التعليم في قدرة المرأة على اتخاذ قرار ارتداء الحجاب؟
5. كيف يساهم التعليم في قدرة المرأة على اتخاذ قرار المطالبة بالميراث؟
6. كيف يساهم التعليم في قدرة المرأة على اتخاذ قرار العناية بالنفس (الزينة)؟
7. ما مدى مساهمة التعليم في قدرة المرأة على اتخاذ قرار الحرية في الترفيه؟

.....

ملاحظات أساسية عن الحالة: